

## أثر اختصاص المجالس العسكرية على المحاكم العادية

• يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها تنفيذاً للحكم العسكري ولا تمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التي تراها على أن تراعي حين تقدر العقوبة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلاً .

إن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها تنفيذاً للحكم العسكري لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التي تراها على أن تراعي حين تقدر العقوبة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلاً لا مدة العقوبة المقضي بها مهما بلغت.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ س ٨ ص ١٦٠

• صدور حكم من المجلس العسكري بعقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية .

إذا صدر حكم من المجلس العسكري بعقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية، وذلك إعمالاً لنص المادتين ٢ و ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ س ٨ ص ١٦٠

• الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين .

قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد، ولا يصح الاعتراض في هذا

الصدد بالعبرة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسري على جميع الأفراد، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذي به العدالة إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الأحكام، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار

الطعون أرقام ١١٥٣ و ١٢٥٣ و ١٢٨٩ و ١٢٩٣

لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٦٧

• المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطة خصوصية الجرائم التي تنظرها وشخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه •

لما كان من المقرر أن القضاء العادي هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام أيا كان شخص مرتكبها وأن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطة خصوصية الجرائم التي تنظرها وشخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه وأنه وإن أجاز قانون الأحكام

العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس في هذا القانون ولا في أي تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوي كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ولما كانت الجريمة التي أسندت إلى الطاعن معاقبا عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ و ٢ من قانون العقوبات وكانت النيابة العامة قد قدمته إلى المحاكم العادية، ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته، فإن الاختصاص بذلك يتعد للقضاء الجنائي العادي، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله.

الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٨ س ٣٥ ص ٢٥٩

• للمحاكم العادية ولاية الفصل في كافة الجرائم أيا كان شخص مرتكبها إلا ما استثني بنص خاص، في حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه إما خصوصية الجرائم التي تنظرها وإما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه •  
لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى طبقا لنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن القضاء العادي هو الأصل، وان للمحاكم العادية ولاية الفصل في كافة الجرائم أيا كان شخص مرتكبها إلا ما استثني بنص خاص، في حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه إما خصوصية الجرائم التي تنظرها وإما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه، وانه وان أجاز القانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس في هذين القانونين ولا في أي تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكري بذلك الاختصاص مما مفاده أن القضاء العسكري يشارك المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في ذلك الاختصاص دون أن يسلبها إياه.

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ س ٣٥ ص ٨٨٩

• الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى استنادا إلى قرار وزاري سالف الذكر

اجتهاد غير جائز وهو دفع قانوني ظاهر البطلان.

وإذ كان من المقرر أن التشريع لا يلغي إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدا رج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذ كان الثابت أن قانونا لاحقا لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام، فإن القول بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى استنادا إلى القرار الوزاري سالف الذكر اجتهاد غير جائز بل هو دفع قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٣٩٥

• القضاء العادي والعسكري قسيما في الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها في قانون المحاكم العسكرية.

النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ذلك أن هذا النص وأيما كان وجه الرأي فيه لا يفيد صراحة ولا ضمنا، انفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية وعلي ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور يحدده القانون، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالفه الذكر وأن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص، وهو ما يؤكد أن لفظه وحدها وردت بعد عبارة السلطات القضائية العسكرية ولم ترد بعد لفظه اختصاصها في نهاية النص لما كان ذلك، وكان إعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الايجابي بين السلطات المشار إليها فيه، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولائي، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها وهو ما لا يسري على المحاكم العادية، لأن القضاء بين العادي والعسكري قسيما في الاختصاص

بالجرائم المنصوص عليها في قانون المحاكم العسكرية.

الطعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦ س ٢٧ ص ١٠٢٠

• المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية .

لما كانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية، إذ لم يرد فيه، ولا في قانون هيئة الشرطة ١٠٩ لسنة ١٩٧١، ولا في أي تشريع آخر، نص على انفراد القضاء العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه عملاً بنص المادة الثامنة مكرراً منه ولا يقدر في ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار ذلك القانون، من سريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه، ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار إليها فيه للقضاء العسكري وحده دون غيره، والشق الثاني منه يعالج الحالة التي تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به في أول يومية سنة ١٩٦٦، فأبقى الاختصاص بنظرها معقوداً لتلك الجهات دون أن يشاركها فيه القضاء العسكري يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية للقضاء العسكري وحده، فقد نص صراحة في المادة الثامنة مكرراً من هذا القانون والمضافة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٥ على أن إفراده بذلك الاختصاص إنما هو استثناء من أحكام القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، وهو ما يتأدى منه أنه باستثناء ما أشير إليه في تلك المادة من جرائم تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسري في شأنهم أحكامه

إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه، مانع من القانون، ويكون اختصاص القضاء العسكري بجرائم الأحداث المنصوص عليها في المادة ٨ مكررا سالفه الذكر، إنما هو خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية أما ما عدا هؤلاء الأحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري الفصل فيها، دون أن تفرد بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها إعمالا لحقها الأصيل، إذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها، ويكون الاختصاص في شأنها بالتعويل على ذلك مشتركا بين القضاء العسكري وبين المحاكم لا يمنع نظر الأخرى، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضي ولا ينال من هذا النظر، النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية أنف الذكر على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخل في اختصاصها أم لا ذلك أن هذا النص وأيا كان وجه الرأي فيه لا يفيد صراحة ولا ضمنا، انفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية وعلي ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور يحدده القانون، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالفه الذكر، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص، وهو ما يؤكد أن لفضلة وحدها وردت بعد عبارة السلطات القضائية العسكرية ولم ترد بعد لفضلة اختصاصها في نهاية النص لما كان ذلك، وكان إعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الإيجابي بين السلطات المشار إليها فيه وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولائي، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها وهو ما لا يسري على المحاكم العادية لأن القضاء بين العادي والعسكري قسيمان في الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية.

الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤ س ٢٨ ص ١٩٤

## نصوص قانونية

تنص المادة ٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحكم المحكمة الجزئية فى كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد

وتنص المادة ٢١٦ من ذات القانون على أن تحكم محكمة الجنايات فى كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية ، وفى الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التى ينص القانون على اختصاصها بها

تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة أو أكثر للجنايات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف ، تؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاريها .

وتنص المادة ٣٦٦ من ذات القانون على أن تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة فى الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة لعامة ، ويفصل فى هذه الدعاوى على وجه السرعة

وتنص المادة ٣٦٨ من ذات القانون على أن تتعقد محكمة الجنايات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ويجوز إذا اقتضت الحال أن تعقد محكمة الجنايات فى مكان آخر يعينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف

## مناطق التنازع الايجابي والسلبى

• طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما •

مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما، ما دام الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى قد أصبح نهائياً لعدم الطعن فيه، ذلك بأن غرفة الاتهام ان هى الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية، ومن ثم فان الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى القائم ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هى الدرجة التي يطعن أمامها فى قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانوناً.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢ ص ٥٢٨

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ ص ١٣ ص ١٦٣

الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ص ١٥ ص ١٩٧

• الاختصاص بالفصل فى الطلب الخاص برفع التنازع بين غرفة الاتهام وجهة الحكم انما ينعقد لمحكمة النقض على ما جرى به قضاؤها باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن فى أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصح الطعن قانوناً •

إذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بمقولة أن المتهم من طائفة الأحداث، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استناداً إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فان هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحقق قيام التنازع السلبى بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ويفلت من المحاكمة ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون

الإجراءات الجنائية أن الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع التنازع بين غرفة الاتهام وجهة الحكم انما ينعقد لمحكمة النقض على ما جرى به قضاؤها باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلي أساس أنها الدرجة التي يطعن في أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصح الطعن قانونا، فانه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١ س ١٢ ص ٧٩٢

• تنازع سلبي - مثال •

متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرار فيها، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية، وبالتالي فكلتا الجهتين متخلفتان حتما عن نظر القضية متى كان ذلك، فان محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الاتهام سالف الذكر طلبا لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ ص ١٦٢

• تنازع سلبي - مثال •

متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احرار المخدر لعدم احالتها إليها عن طريق غرفة الاتهام، فان محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة

بمناوبة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام التى تخلت عن نظرها الدعوى وبين محكمة الجنايات التى سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بإحراز المخدر.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ س ١٤ ص ١١٢

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ ص ١٦٢

• طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما .

مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما، ومن ثم فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا ولما كانت غرفة الاتهام بأمرها بعدم الاختصاص قد حجت نفسها عن نظر موضوع الدعوى، وكان المشرع قد ألغى بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام غرفة الاتهام وأسند قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة، فانه يتعين إحالة القضية إلى مستشار الإحالة المختص للفصل فيها.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١١ س ١٤ ص ١١٢

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ ص ١٦٢

• الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم فى الدعوى .

متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يدل وفقا للبيانات الواردة به على خطأ محكمة الجرح المستأنفة فيما ذهبت إليه من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة

جناية، ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجناية وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى، فإن محكمة النقض لا يسمعها إلا أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ س ١٤ ص ٢٩٢

• تنازع ايجابي - مثال •

ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادي والاداري وقضت كلتاهما باختصاصها بنظرها في حالة التنازع الايجابي أو بعدم اختصاصها في حالة التنازع السلبي، فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفضل فيها، ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون وقف السير في الدعوى أما إذا اختلف موضوع الدعويين فانه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ س ١٤ ص ٩٨٩

• تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ما دام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة •

مؤدي نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ما دام الحكمان الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من القانون سالف الذكر في تعيين الجهة المختصة بالفصل في

الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين احدهما عادية والأخرى استثنائية، ومن ثم فان الاختصاص بالفصل فى طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى إزاء ما قام من تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة ثاني درجة التى قضت نهائيا بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه على الرغم من سبق فصلها فى موضوعها، وبين محكمة أول درجة التى قضت نهائيا بعد إحالة الدعوى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها الدرجة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجرح المستأنفة وهي احدي الجهتين المتنازعتين عندما يصح الطعن قانونا.

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ٢٤

• التنازع السلبي فى الاختصاص هو أن تتخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها •

المقصود بالتنازع السلبي فى الاختصاص أن تتخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع وإذ كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية استنادا إلى هذا الحكم هو قضاء فاصل فى الموضوع، فان دعوى التنازع السلبي فى الاختصاص تكون منعدمة وعلي غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦٠٨

• لا تنازع فى الاختصاص - مثال •

إذا كانت الحالة المعروضة لا تعدو أن تكون حكما صدر من جهة واحدة هي محكمة الجرح المستأنفة فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها وأصبح هذا الحكم نهائيا وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلبا ولا إيجابا فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص بقوله ان هذه الدعوى إذا عرضت على محكمة الجنايات فستقضي أيضا بعدم اختصاصها بنظرها على غير أساس من القانون لانتفاء العلة مما يتعين معه رفضه.

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٩٠

• شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة •

شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة فإذا كان السبيل لم يغلَق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام فى حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص فى حكم المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التى تتولى السير فى الدعوى غير سديد.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٢٣

• تنازع - مثال •

إذا رفعت الدعوى على المتهم وأخر بسرقة فقضت محكمة الأحداث بإرساله إلى إصلاحية المجرمين الأحداث ويحبس الآخر شهرين، فاستأنفت النيابة بالنسبة للآخر، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية سرقة يعود بالنسبة إلى هذا الآخر، فقدمت القضية إلى محكمة الجنايات ضد المتهمين فقضت على العائد بالعقوبة وذكرت بالنسبة إلى الحدث أنه استأنف الحكم وحده واستأنفه لا يصح أن يسيء إليه وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا ينصرف إليه لسكوت المحكمة الاستئنافية عن نظر استئنائه، وتركت الأمر فيه للنسبة وقدمته إلى محكمة الجنايات المستأنفة فقضت بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه، فان ما وقع يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى ويكون اذن من الواجب على محكمة النقض أن تعين المحكمة التى تفصل فيها وإذا كانت محكمة الجنايات قد انتهت من الفصل فى الدعوى بحكمها الصادر على المتهم فى الجنائية، فتكون محكمة الجنايات المستأنفة هى التى يجب أن تفصل فيها بالنسبة إلى المتهم الحدث.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢١ مجموعة الربع قرن ج ٤٢ ص ١٢٩ بند ١

• تنازع سلبي - مثال •

إذا قدم متهم إلى قاضي الإحالة بتهمة هتك عرض فتاة لم تبلغ ست عشرة سنة بالإكراه حالة كونه خادما عند والدتها فقرر إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وأصبح هذا القرار انتهائيا ثم نظرت محكمة الجنح هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل، فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنح المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت إذ ما كان يجوز لها أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت إليها باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار ولكن إذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح انتهائيا فانه يكون ثمة تنازع سلبي في الاختصاص ولا يزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضي الإحالة مرة أخرى إذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يقضي فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه ويكون للنيابة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تتقدم بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب، ويكون من المتعين قبول هذا الطلب وإحالة القضية إلى محكمة الجنح الاستئنافية للفصل فيها.

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١١/٢٠ مجموعة الربع قرن ج ٤٤ ص ١٢ بند ١

• تنازع سلبي - مثال •

متى كانت محكمة الجنايات قد تخلت عن نظر الدعوى بناء على ما تصورته خطأ من حادثة سن المتهم وكانت محكمة الأحداث سوف تقضي حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة، مما يوفر وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين الذي ينعقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدي نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنابات سوهاج للفصل في الدعوى.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٩/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢١٦ ص ١٠٥٩

٠ الفصل فى تنازع الاختصاص بين جهة قضاء عادية وهيئة أخرى ذا اختصاص قضائى تختص به المحكمة العليا ٠

مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية، إلا أنه بصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ١٧ من ذلك القانون على أنه : إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى، ولم تتخل احدهما عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وأخيراً نقل الاختصاص المذكور إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا من أن هذه المحكمة تختص بما يأتى : ٤ الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذى تقدمت به النيابة منصبا على قيام تنازع سلبى بين جهة قضاء عادية وهى محكمة الجنايات وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وهى المحكمة العسكرية العليا مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٦٥ ص ٦٧٧

٠ اختصاص القضاء العسكرى - النيابة العسكرية هى صاحبة القول الفصل الذى لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها وبالتالي فى اختصاص القضاء العسكرى.

جرى قضاء محكمة النقض على أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى طبقاً للمواد ١ و ٢٨ و ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وهى

صاحبة القول الفصل الذى لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها وبالتالي فى اختصاص القضاء العسكري.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤

• تنازع من اختصاص المحكمة العليا - مثال •

مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة فى حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي، إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أنه إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الاداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي، ولم تتخل احدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر. بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص بما يأتي ٤ الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية ولما كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة بناء منها على المادة ٢٢٧ سائلة الذكر منسبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهى النيابة العسكرية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤

• تنازع من اختصاص المحكمة العليا - مثال •

مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

فى شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص، إذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من ذلك القانون على أنه إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل احدهما عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وأخيرا نقل الاختصاص المذكور إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار. : قانون المحكمة العليا من أن هذه المحكمة تختص بما يأتي ١٩ ٤ الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ٤٦ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية وأكد القانون رقم لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص باسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي محكمة الجناح الجزئية وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي المحكمة العسكرية المركزية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٧٩ ص ٣٦٧

• تنازع سلبي من اختصاص محكمة النقض - مثال •

إذا كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة الجناح باعتبارها جناحة وأن يكن فى ظاهره غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتما من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوافر شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات باعتبار المتهم عائدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات، فضلا عن سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها إحداها لمدة سنة لسرقة، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها، اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة الجنايات للفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٩/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١٧٩ ص ٨٣٦

• المقصود بالتنازع السلبي فى الاختصاص أن تتخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع ويشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل فيها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة •

لما كان المقصود بالتنازع السلبي فى الاختصاص أن تتخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع وأنه يشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل فيها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة وهو الحال فى هذا الطلب وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين وإذ كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين محكمة مصر القديمة الجزئية التابعة لمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ومحكمة إحداه القاهرة التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية على ما يبين من إفادتي هاتين المحكمتين المرفقتين وهما تابعتان للقضاء العادي فان الفصل فى الطلب المائل بشأن التنازع السلبي بين هاتين المحكمتين انما ينبعقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة المختصة التى يطعن أمامها فى أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانونا.

الطعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ س ٣٥ ص ١٣٧

• يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختص - مثال •

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم. و بوصف أنهم بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٢ ارتكبوا جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ / ١ و ٣ من ١٩٨٢/١٠/٩ قانون العقوبات، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بمعاقبتهم بالحبس أسبوعين مع الشغل فطعنوا عليه بالاستئناف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية

قضت حضوريا بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٢ بالنسبة للمتهم. بالغاء الحكم وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وقد أسست قضاءها على أن الثابت من الإطلاع على بطاقة المتهم الشخصية أنه من مواليد ٥/٤/١٩٦٤ فيعتبر حدثا لعدم تجاوزه الثامنة عشرة من عمره وقت وقوع الجريمة ١٦/١١/١٩٨٢ وإذ قدم المتهم السالف لمحكمة الأحداث قضت غيابيا بتاريخ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أنه غير حدث لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أنه يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختصة وكان الحكم الصادر من محكمة الأحداث غيابيا ولم يعلن إلى المتهم على ما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة إلا أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة قد صدر على خلاف القانون لما تفصح عنه مدوناته ذاتها، من أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الجريمة وكانت النيابة العامة لا تملك تقديم الدعوى بحالتها لمحكمة أخرى، فإن الحكم الصادر من محكمة الأحداث لا يعتبر في خصوصية هذه الدعوى أنه قد ألحق بالمتهم ضررا يحمله على المعارضة فيه، فلا يتأتى والحالة هذه أن ينغلق السبيل أمام الدعوى الجنائية ويفلت المتهم من العقاب لوصح الاتهام في حقه وترتيباً على ذلك فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنح المستأنفة لنظر الدعوى.

الطعن رقم ٦٧٥٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٢٩٢

• تنازع سلبي بين جهتين من جهات القضاء العادي - مثال •

لما كان كلا من محكمة جنايات القاهرة ومحكمة بولاق الجزئية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر النزاع، ومن ثم يكون الاختصاص بالفصل في هذا التنازع السلبي معقودا لمحكمة النقض وفقا لما تقضي به المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أنه لما كانت المادة ٢١٥ من القانون المشار إليه تنص على أن تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على أن تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية، وفي الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد

الناس لما كان ذلك، وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعي بالحق المدني إلى المتهمين نشرها متهما إياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضوا بلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الإذاعة والتلفزيون وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجنايات بنظر الدعوى، ولا عبرة بكون المدعي بالحق المدني أقام الدعوى بشخصه، طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه وليس إلى اللجنة، ومن ثم فإن محكمة الجنايات إذ وجدت اختصاصها تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه تعيين محكمة جنايات القاهرة محكمة مختصة بنظر الدعوى.

الطعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٤٢١

• طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمتين المتنازعتين أو أحدهما .

لما كان مؤدي نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمتين المتنازعتين أو أحدهما، فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا التنازع السلبي القائم انما ينعقد لمحكمة النقض، باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنايات المستأنفة عندما يصح الطعن قانونيا.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٩٦

• تنازع سلبي بين جهتين من جهات القضاء العادى - مثال .

حيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم أمام محكمة أمن الدولة الجزئية بوصف أنه بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٠ : ١ - باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر .  
٢ - لم يعلن عن أسعار ما يعرضه طبقا للأوضاع المقررة قانونا وطلبت عقابه بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل وبتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٠ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصادرة وغرامة ثلاثمائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات بلا مصاريف جنائية

فاستأنف المتهم هذا الحكم وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٠ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء حكم ١٢/٥/٢٨٩١ المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث للاختصاص وبتاريخ قضت محكمة الأحداث بالقاهرة غيايبا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى المحكمة المختصة، فتقدمت النيابة العامة بالطلب المائل إلى هذه المحكمة لتعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى لما كان ذلك، وكان حكم محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها قد أصبح نهائيا وكان حكم محكمة الأحداث بعدم الاختصاص وان صدر غيايبا الا أنه لا يفيد أنه قد أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه، ومن ثم فان كلتا المحكمتين أصبحتا متخيليتين عن نظر الدعوى، وبذا يقوم التنازع السلبي بين محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، وبين محكمة الأحداث التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية، الأمر الذى ينعقد الفصل فيه إلى محكمة النقض طبقا لمؤدي المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات أن تاريخ ميلاد المتهم حسبما هو ثابت ببطاقته الشخصية هو ١٤/٨/١٩٦١ وهو ما يكشف عن أن سن المتهم كانت قد جاوزت عند ارتكاب الجريمة فى ٢٦/٧/١٩٨٠ ثماني عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه محكمة الجنح المستأنفة فى حكمها، وتكون تلك المحكمة قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى، مما يتعين معه قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فى الدعوى

الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٣١

• قوة الأمر المقضي سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة، والتي تكون قد فصلت فى موضوع الدعوى الجنائية، سواء بالبراءة أو بالإدانة متى توافرت شرائطها الأخرى •

لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضي سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة، والتي تكون قد فصلت فى موضوع الدعوى الجنائية، سواء بالبراءة أو بالإدانة متى توافرت شرائطها

الأخرى وكان الحكم الصادر من محكمة جنايات بورسعيد بجلسة ٠٠٠٠٠ بعدم اختصاصها نوعيا المقصود ولاثيا بنظر الدعوى غير منه للخصومة إذ لم يفصل فى موضوع الدعوى الجنائية، سواء بالبراءة أو بالإدانة، ومن ثم فلا يحوز الحجية ولا تكون له قوة الأمر المقضي عند الفصل فى موضوع الدعوى الجنائية الماثلة

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٦ س ٢٧ ص ٤٩٩

• تنازع الاختصاص لا يكون إلا حيث يقع تنازع إيجابى أو تنازع سلبى فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة أو بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية قررت كل منهما نهائيا اختصاصها وهذه هى صورة التنازع الإيجابى أو عدم اختصاصها وتلك هى صورة التنازع السلبى •

إنه لما كان البين من نص المادتين ٢٢٦ ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازع الاختصاص المنصوص عليه فى هاتين المادتين لا يكون إلا حيث يقع تنازع إيجابى أو تنازع سلبى فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة أو بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية قررت كل منهما نهائيا اختصاصها وهذه هى صورة التنازع الإيجابى أو عدم اختصاصها وتلك هى صورة التنازع السلبى. لما كان ذلك وكانت الحالة المعروضة لا تعدو أن تكون أمرا من النيابة العامة بإحالة الطالبين إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم عن جريمتى السب والقذف بطريق النشر فى حق موظف عام بسبب أداء مهام وظيفته وليس هناك ثمة تنازع فى الاختصاص لا سلبا ولا إيجابا بالمعنى الذى عنته المادتان ٢٢٦ ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية حتى مع صدور حكم من هذه المحكمة بهيئة أخرى فى • الطعن رقم..... بجلسة..... بنقض الحكم الصادر من محكمة جنائي جنايات القاهرة بإدانة الطالبين على سند من أن المحكمة لم تجبهم إلى طلبهم سماع أقوال المجنى عليه بالمخالفة لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية فأعاد الدعوى إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنفوض دون قيود على

محكمة إعادة طبقاً للقانون وما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة ومن ثم يكون الطلب المقدم من الطالبين بتعيين محكمة جنح..... لنظر الاتهام الموجه إليهم على غير أساس من القانون مما يتعين معه رفضه.

الطعن رقم ١٤٥٨٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١

#### • تنازع سلبي - مثال •

إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أمام محكمة الجنح على المتهمين الستة بوصف أنهم بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٩٤ ارتكبوا جنح الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١، ٢، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها تأسيساً على ما ثبت من تخلف عاهة مستديمة بالمجنبي عليه في جريمة الضرب المسندة إلى المتهم الأول، فلم تستأنف النيابة العامة وقدمت القضية إلى محكمة الجنايات بتهمة إحداث العاهة المستديمة بالنسبة للمتهم التأول، وبتهمة الضرب المنطبقة عليها المادتين ١/٢٤١، ٢، ١/٢٤٢، ٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين المائلين، فقضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم الأول والذي قصرت نظر الدعوى عليه وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين تأسيساً على أن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب المغايرة وغير المرتبطة بالجناية المسندة إلى المتهم الأول، وذلك دون أن تجرى تحقيقاً أو تسمع دفاعاً بشأنها بالجلسة والنيابة العامة تقدمت إلى محكمة النقض بالطلب المائل لتحديد المحكمة المختصة بالنسبة للمتهمين أنفى الذكر على أساس توافر حالة التنازع السلبي بتخلي كل من محكمة الجنايات ومحكمة الجنح عن نظر الدعوى. لما كان ذلك، وكانت النيابة العامة لم تطعن بالاستئناف وبالتالي لم تطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنح وكذا لم تطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات، فقد أصبحت كلتا المحكمتين متخليتين عن اختصاصها، وهو ما يتحقق به التنازع السلبي الذي رسم القانون الطريق لتلاقى نتائجه فناطق بمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات

الجنائية. لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد صدر على خلاف القانون بالنسبة إلى المتهمين الماثلين لأن الوقائع المسندة إليهم تكون جنح الضرب التي تدخل في اختصاص محكمة الجنح فإن محكمة الجنايات إذ خلصت قبل إجراء أي تحقيق إلى الحكم بعدم الاختصاص بنظرها تكون قد أصابت صحيح القانون. لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنح مركز..... لنظر الدعوى بالنسبة لما أسند لكل من المتهمين الماثلين.

الطعن رقم ٢٨٦٧٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢